

الظرف قبله ويجوز به لان اسم الاستارة وسملق الظرف محذوف اي
واجرا على هذا الحد او مضمون مفعولا محذوف اي اخذ والظرف
قوله والجمع على جاز اي حد الشيء وطريقته من الاعراب للبروز
والحذف عن جمع التكميل فان اعرابه للبركان **قوله** فذا اي اذا
علمت ذرة فذا والاول والاول قاله شيخنا اي لعدم احتياجها الى
تقدير بخلافها الفاعلية **قوله** ولان اعرابها على الاصل اي
لان الاصل في العرب بالرفع وهو المرفوع ان يكون رفعة بالواو
ونصبه بالاول وجرحه بالياء يجانس الفاعل الاصل ويؤخذ من
هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه جرحه عن حركة
على ما ناب فيه حركة عن حركة لان لم يجز على الاصل ولا من بعض
الوجوه بخلاف ما ناب فيه جرحه عن حركة فان بعينه جعل على
الاصول في الاعراب بالرفع من كل وجه في الاعراب بالرفع من كل
وجه كالاسم الستة وبعضه جعل على الاصل من بعض الوجوه
كالشئ والجمع على جرحه فان الاول جعل على الاصل في الخبر والثاني
جاء علمه في الرفع والخبر **قوله** وارتفع بولوا المناسب الثالث ان هذا
تفصيل لقوله وغيره ما ذكر بنوب اي والواو توجه انه اجنب منه
قوله نيابة عن المركبات الثلاث مفعول مطلقا محذوف اي بنوب
هذه الاحرف نيابة ولا يصح ان يكون مفعولا لاجله نازعه لقول
الثلاثة لعدم صحة انفراذ احد هما بالهل فيه نظر المطلقه اعني
قوله عن المركبات الثلاث لان جعل الجنس **قوله** ما من الاسماء
اصف تنازعه العوامل الثلاثة فاعلمنا الاخير واصغرنا فيها
قبله صغره وحذفنا ملكونه فضله ولا يجزى كون العامل غير
الاخير لوجوب ابراز الصغرى فيما بعد وان كان فضله **قوله** ذو

مبتدا

مبتدا مرفوع برفع بصفة مقدرة لان اعرابها بالجر وان كانت مستقلة
في معناها وهي هنا الماد بها اللفظ **قوله** ان صيغة ابرانا صيغة مفعول
محذوف بنفسه المذكور من باب الاستفهام لا مفعول مقدم لانا
لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهرا او مقدر واشترط كون
الفاعل ضميرا اكثرى لا كلى او الفاعل مقدر قاله شيخنا وقد يقال
اذا جعل صيغة مفعولا مقدر لانا فاذا فقد ولي ان الفعل الظاهر تقدير
قوله لاد والموصولة احتوز بها مع ان الكلام في العرب وهي
مبنية دفعا للوجه المبني الذي لا يرفع منها مبنية دخول
في قوله **قوله** والتم حيث الم منه بانا استعمال حيث في الزمان
على ركن الاختصاص او في المكان الاعتباري اعني التركيب واعتصم
كلامه بان يرفع ان الاصل في الم في الذي يبيع وفوه ان لم يبيك
من واوه ميم وقد يقال لا نسلم ان الاصل الواو قال الناطق المصحح
ان اللفظ اربع موالد في موه كذلك الواو ذلك وبان الف اذا ارفقت
الم كموالفا وحدها ولا تقرب اصلا والعرب هو قوله وهو غير
الف انقص الم في عبارته حكمه على ما ثبت له الحكم مع ترك الحكم
على ما ثبت له الحكم واجيب بان المراد باللفظ المصنوع المخصوص
لا اللفظ على تقدير مضاف اي وقال الف حيث الم منه حاله بان والالف
يع ما مع ميم وما معه غيرها **قوله** الظاهرة علمها كان الاولى
استقامته لتدخل المركبات المقدرة في لغة العرف **قوله** وفيه رخ اي
حين اذ لم ينفصل منه الم وقوله عشر لقات كالمستحق الاسلام
في شجره على السد وما نصه الف بالميم عرب بالبركان مع تضعيف
مجه وبديونه ومنقوصاتها من ومقصودها كصا بتبليث فانه
فذلك مع لغة حذوف الم ثلاث عشرة لغة واقصر في السبيل على

فم م ووه م م